

الجرّاء الدوليّة في إطار التشريعات الوطنيّة

تأليف
الدكتور سالم إبراهيم بن أحمد النقي

منشورات السجاي الحقوقية

قائمة المختصرات

الإهداء

مقدمة

الفصل التمهيدي: ماهية الجريمة الدولية

تمهيد وتقسيم

المبحث الأول: مفهوم الجريمة الدولية

تمهيد

المطلب الأول: تعريف الجريمة الدولية وأساسها القانوني

الفرع الأول: تعريف الجريمة الدولية

أولاً- تطور مفهوم الجريمة الدولية عبر العصور المختلفة:

ثانياً- تعريف الفقهاء للجريمة الدولية:

الفرع الثاني: الأساس القانوني للجريمة الدولية

المطلب الثاني: خصائص الجريمة الدولية والتمييز بينها وبين غيرها من الجرائم

الفرع الأول: خصائص الجريمة الدولية

الفرع الثاني: التمييز بين الجريمة الدولية وغيرها من الجرائم الأخرى

أولاً- التمييز بين الجريمة الدولية والجريمة الوطنية:

ثانياً- التمييز بين الجريمة الدولية والجريمة العالمية:

ثالثاً- التمييز بين الجريمة الدولية والجريمة السياسية:

المبحث الثاني: أركان وأنواع الجريمة الدولية

تمهيد

المطلب الأول: أركان الجريمة الدولية

الفرع الأول: الركن المادي والركن المعنوي

أولاً- الركن المادي

ثانياً- الركن المعنوي

الفرع الثاني: الركن الشرعي والركن الدولي

أولاً- الركن الشرعي

ثانياً- الركن الدولي

المطلب الثاني: أنواع الجرائم الدولية

الفرع الأول: جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

أولاً- جريمة الإبادة الجماعية: Crime Of Genocide

ثانيًا- الجرائم ضد الإنسانية: Crime Against Humanity

الفرع الثاني: جرائم الحرب وجريمة العدوان

أولاً- جرائم الحرب: War Crime

ثانيًا- جريمة العدوان: Crime Of Aggression

الباب الأول: طبيعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأساس إنفاذه في التشريعات الوطنية

تمهيد وتقسيم

الفصل الأول: طبيعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ونطاق اختصاص المحكمة

تمهيد وتقسيم:

المبحث الأول: طبيعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

تمهيد

المطلب الأول: نشأة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

المطلب الثاني: التكامل مع الأنظمة الوطنية والدولية

الفرع الأول: صور التكامل

أولاً- التكامل الموضوعي (القانوني):

ثانيًا: التكامل القضائي (الإجرائي):

ثالثًا- التكامل التنفيذي (تنفيذ العقوبة):

الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق

المبحث الثاني: نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

تمهيد

المطلب الأول: النطاق الشخصي

الفرع الأول: الأشخاص الطبيعيون

الفرع الثاني: الحصانة

المطلب الثاني: النطاق الزمني والمكاني

الفرع الأول: النطاق الزماني

أولاً: مبدأ عدم رجعية نظام روما الأساسي

ثانيًا: النفاذ المؤجل لجرائم الحرب

الفرع الثاني: الاختصاص المكاني

الفصل الثاني: أساس إنفاذ نظام روما في التشريعات الوطنية

تمهيد وتقسيم

المبحث الأول: الأساس الفقهي والقانوني لإنفاذ نظام روما الأساسي

تمهيد

المطلب الأول: موقف الفقه

الفرع الأول: مذهب ثنائية القانون

الفرع الثاني: مذهب وحدة القانون

أولاً- مفهوم مذهب وحدة القانون:

ثانياً- حجج وأسناد مذهب وحدة القانون:

المطلب الثاني: مركز الاتفاقيات الدولية في التشريع الإماراتي

الفرع الأول: النصوص القانونية

الفرع الثاني: التعارض بين المعاهدة الدولية والتشريع الوطني

أولاً- التعارض بين معاهدة لاحقة وقانون سابق:

ثانياً- التعارض بين معاهدة سابقة وقانون لاحق:

المبحث الثاني: التزامات الدول الأطراف وصلاحيات مجلس الأمن

تمهيد

المطلب الأول: نطاق التزامات الدول الأطراف

الفرع الأول: مظاهر التعاون الوطني للدول

الفرع الثاني: مظاهر التعاون القضائي والمساعدة القضائية

أولاً- القبض على الأشخاص والتقديم للمحاكمة:

ثانياً- المساعدة القضائية في التحقيقات والملاحقة القضائية:

المطلب الثاني: علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية

الفرع الأول: تحريك الدعوى الجنائية من قبل مجلس الأمن

الفرع الثاني: إرجاء التحقيق أو المقاضاة

الفرع الثالث: جريمة العدوان

الباب الثاني: الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية والاختصاص الجنائي العالمي

تمهيد وتقسيم

الفصل الأول: الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية

المبحث الأول: أساس حظر الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية

تمهيد

المطلب الأول: الإطار التشريعي الدولي بشأن الجرائم الدولية

الفرع الأول: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948

الفرع الثاني: اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولاتها

المطلب الثاني: الإطار التشريعي الوطني بشأن الجريمة الدولية

الفرع الأول: الإطار التشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفرع الثاني: الإطار التشريعي في مملكة البحرين

أولاً- النطاق الموضوعي

ثانيًا- النطاق المكاني

ثالثاً- النطاق الشخصي

رابعاً- أهم المبادئ الإجرائية القضائية

خامساً- أهم المبادئ الإجرائية العقابية

المبحث الثاني: مدى اختصاص القضاء الوطني بالجرائم الدولية

تمهيد

المطلب الأول: اختصاص القاضي الوطني بالجرائم الدولية

الفرع الأول: الاختصاص الأصيل للقاضي الوطني بنظر الجرائم الدولية

الفرع الثاني: الحالات المانعة لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية

المطلب الثاني: المنهج القضائي الوطني للجرائم الدولية

الفرع الأول: الاختصاص بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية

الفرع الثاني: اختصاص القضاء العسكري بالجرائم الدولية

الفصل الثاني: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي

تمهيد وتقسيم

المبحث الأول: ماهية مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي وشروطه

تمهيد

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي

الفرع الأول: تعريف مبدأ الاختصاص العالمي

الفرع الثاني: التمييز بين مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي والمبادئ القانونية المشابهة

أولاً: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي ومبدأ الاختصاص القضائي المفوض

ثانياً: مبدأ الاختصاص العالمي ومبدأ الاختصاص الجنائي الدولي

ثالثاً: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي ومبدأ التكامل:

المطلب الثاني: شروط مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي

الفرع الأول: الشروط الشكلية

أولاً- ارتكاب جريمة دولية خطيرة

ثانياً- ازدواجية التجريم

ثالثاً- احترام قاعدة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي به:

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية

أولاً- وجود المتهم على إقليم الدولة القائمة بالمتابعة:

ثانياً- عدم تسليم المتهم

المبحث الثاني: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في الاتفاقيات الدولية والأمم المتحدة

تمهيد

المطلب الأول: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

الفرع الأول: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في الاتفاقيات الدولية

أولاً- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وبروتوكولاتها

ثانياً- اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984م

ثالثاً- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

رابعاً- مبدأ الاختصاص الجنائي الدولي في إطار القانون الدولي العرفي:

الفرع الثاني: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في التشريعات الوطنية

أولاً: أن يكون الجاني أجنبياً موجوداً في دولة الإمارات وارتكب جريمته في الخارج.

ثانياً: المشرع الإماراتي حدد الجرائم بشكل واضح.

ثالثاً: حصر رفع الدعوى الجنائية على النائب العام.

رابعاً: عدم جواز محاكمة المتهم مرة أخرى.

خامساً: ألا يكون قد طلب تسليمه من قبل.

المطلب الثاني: تكريس مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في التشريعات الوطنية والأمم المتحدة

الفرع الأول: طرق إعمال مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في التشريعات الوطنية

أولاً- تنظيم الالتزام بمبدأ الاختصاص الجنائي العالمي

أولاً- جمهورية مصر العربية

ثانياً- المملكة المتحدة

ثالثاً- إسبانيا

رابعاً- بلجيكا

الفرع الثاني: الأمم المتحدة ودورها في تقنين وتطوير القواعد الدولية

أولاً: لجنة القانون الدولي

ثانياً: قرارات مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي في الأمم المتحدة

الفرع الثالث: وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

أولاً: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

ثانياً: جهات الاختصاص القضائي لنظر انتهاكات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

-المراجع العامة

المراجع المتخصصة

الرسائل الجامعية

رسائل الماجستير

رسائل الدكتوراه

الأبحاث

القوانين والتشريعات الوطنية

الاتفاقيات الدولية

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

المراجع باللغة الفرنسية

قائمة المحتويات